

دستور و قانون اساسی

قانون اساسی

قانون اساسی

قانون اساسی (۱۳۵۰) و سایر قوانین اساسی و اساسی

قانون اساسی (۱۳۵۰)

قانون اساسی

قانون اساسی

قانون اساسی

قانون اساسی و سایر قوانین اساسی و اساسی (۱۳۵۰)

قانون اساسی و سایر قوانین اساسی و اساسی (۱۳۵۰)

قانون اساسی و سایر قوانین اساسی و اساسی (۱۳۵۰)

قانون اساسی

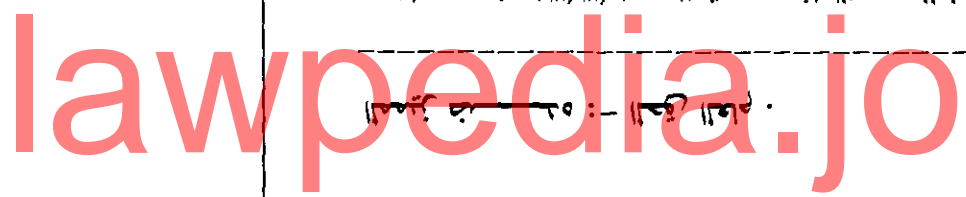
قانون اساسی (۱۳۵۰) و سایر قوانین اساسی و اساسی

قانون اساسی (۱۳۵۰)

قانون اساسی (۱۳۵۰) و سایر قوانین اساسی و اساسی

قانون اساسی (۱۳۵۰) و سایر قوانین اساسی و اساسی

قانون اساسی (۱۳۵۰) و سایر قوانین اساسی و اساسی



قانون اساسی (۱۳۵۰)

قانون اساسی

قانون اساسی (۱۳۵۰) و سایر قوانین اساسی و اساسی

قانون اساسی (۱۳۵۰)

قانون اساسی (۱۳۵۰) و سایر قوانین اساسی و اساسی

قانون اساسی (۱۳۵۰)

قانون اساسی (۱۳۵۰) و سایر قوانین اساسی و اساسی

قانون اساسی (۱۳۵۰) و سایر قوانین اساسی و اساسی

قانون اساسی

قانون اساسی

قانون اساسی (۱۳۵۰) و سایر قوانین اساسی و اساسی

قانون اساسی (۱۳۵۰)

قانون اساسی (۱۳۵۰)

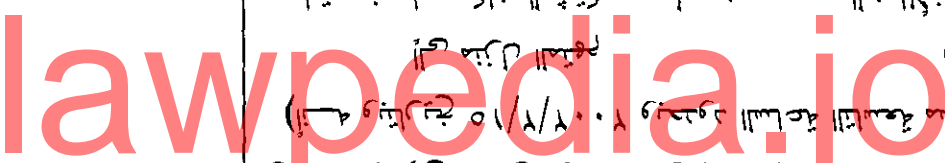
قانون اساسی (۱۳۵۰)







۱۰. ...  
 ۱۱. ...  
 ۱۲. ...  
 ۱۳. ...  
 ۱۴. ...  
 ۱۵. ...  
 ۱۶. ...  
 ۱۷. ...  
 ۱۸. ...  
 ۱۹. ...  
 ۲۰. ...  
 ۲۱. ...  
 ۲۲. ...  
 ۲۳. ...  
 ۲۴. ...  
 ۲۵. ...  
 ۲۶. ...  
 ۲۷. ...  
 ۲۸. ...  
 ۲۹. ...  
 ۳۰. ...



۳۱. ...  
 ۳۲. ...  
 ۳۳. ...  
 ۳۴. ...  
 ۳۵. ...  
 ۳۶. ...  
 ۳۷. ...  
 ۳۸. ...  
 ۳۹. ...  
 ۴۰. ...

۴۱. ...  
 ۴۲. ...  
 ۴۳. ...  
 ۴۴. ...  
 ۴۵. ...  
 ۴۶. ...  
 ۴۷. ...  
 ۴۸. ...  
 ۴۹. ...  
 ۵۰. ...

ولدى تطبيقها القانون على الواقعة التي قُضت بها قضت بـ :

(1- إعلان براءة المتهم من جناية إحدات عامة دائمة بالاشتراك المسندة إليه لعدم كفاية الأدلة .

٢- إدانة المتهمين بجنحة حمل وحيازة أداة حادة (المساطر) خلافاً للمادة (١٥٥) من قانون العقوبات وعملاً بأحكام المادة (١٥٦) من القانون ذاته الحكم على كل واحد منهما بالحبس مدة شهر واحد والرسم والغرامة خمسة دنانير والرسم محسوبة لكل واحد منهما مدة التوقيف .

٣- تجريم المتهم بجناية إحدات عامة دائمة خلافاً لأحكام

المادة (٣٣٥) من قانون العقوبات .

وعملواً على قرار التجريم وضع المجرم

الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسم .

والتهمت له أسباباً مخفية تقديرية وعملاً بالمادة (٤/٩) من قانون العقوبات خفضت العقوبة بحقه لتصبح حبسه لمدة سنة واحدة والرسم محسوبة له مدة التوقيف .

وعملاً بالمادة (٧٢) عقوبات قررت تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم وهي الحبس لمدة سنة واحدة والرسم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتض مساعد النائب العام الحكم فطعن فيه استئنافاً بمواجهة المتهم

كما لم يرتض المتهم الحكم فطعن فيه استئنافاً

وأصدرت محكمة استئناف صمان حكماً رقم (٢٠٠٧/١٦٥٢) بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٩ قضت فيه ببرد الاستئناف وتصديق القرار المستأنف .

لم يرتض المتهم الحكم الاستئنافي فطعن فيه تمييزاً

للأسباب المبسطة في الالتماس المقدمة على العلم من وكيله بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٣١ .

بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٤ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية خاص فيها إلى طلبه قبول الطعن التمييزي شكلاً ورده موضوعاً وتأيد القرار المطعون فيه .

### وفي الرد على أسباب الطعن التمييزي :-

وعن الأسباب الأول والثاني والثالث وينعي فيها الطاعن على محكمة الاستئناف خطأها بالنتيجة التي توصلت إليها وعدم اعتبار الطاعن في حالة دفاع شرعي وعدم تطبيقها أحكام المادة (٣٤١) من قانون العقوبات .

وفي ذلك نجد أن المادة (٣٤١) من قانون العقوبات وما استقر عليه اجتهاد محكمة التمييز تشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي في فعل الجاني أن تتهض الشروط التالية  
مجتمعة :-

- ١- أن يقع الفعل دفاعاً عن النفس أو العرض .
- ٢- أن يقع الدفع حال وقوع الاعتداء .
- ٣- أن يكون الاعتداء غير محق .
- ٤- أن لا يكون في استطاعة المعتدى عليه التخلص من هذا الاعتداء إلا بالقتل أو الجرح أو الفعل المؤثر .
- ٥- أن يكون الفعل الذي يقع دفعاً للتعدي بالقدر اللازم لدفع التعدي وألا يكون من الممكن تفادي الخطر بواسطة أخرى .

وحيث أن الثابت في أوراق الدعوى أن المتهم أقدم على ضرب المشتكي لحظة وقوع الاعتداء عليه من قبل المشتكي جراء قدمه ومحاولته ضرب المتهم بواسطة موس كان يحمله وأن الاعتداء الذي أقدم عليه المشتكي بمواجهة المتهم لم كان غير محق إلا أنه لم يثبت من البينة المقدمة في الدعوى بأن المتهم لم يكن في استطاعته التخلص من هذا الاعتداء إلا بالفعل الذي أقدم عليه وأنه لا يمكن له تفادي الخطر الذي وقع عليه بواسطة أخرى ، ذلك أن المتهم قد ضرب المعتدي (المجني عليه) في زاوية الحديد على يده وأسقط الموس الذي كان يهدده فيه حيث التقطه الشاهد ولم يعد الموس معه ، وبقي في يده شفرة فقط ، فإن الأداتين الباقيتين زاوية الحديد مع المتهم وشفرة مع المعتدي (المجني عليه) لا تتناسبان بمقدار الخطر حسب طبيعة كل منهما فزاوية الحديد أطول وأخطر من الشفرة ، وبإمكان المتهم أن يضرب (المجني عليه) المعتدي على يده التي تحمل الشفرة كما فعل في المرة الأولى أو أن يهوب عن نفسه في زاوية الحديد أو يتعد عنه لا أن يضربه على رأسه ، وأن فعل المتهم هذا تجاوز القدر اللازم لدفع التعدي والخطر الذي يهدده الأمر الذي يجعل شروط الدفاع الشرعي غير متوفرة في فعل المتهم .

